المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: استراتيجية اللعبة (المباراة) غير الصفرية في الخطاب السياسي الخارجي العراقي (رؤية لضرورات التفعيل)
اسم الكاتب: أ.م.د. دينا محمد جبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2470
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 19:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجية اللعبة (المباراة) غير الصفرية في الخطاب السياسي الخارجي العراقي (رؤية لضرورات التفعيل)

أ.م. د. دينا محمد جبر
جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية

الملخص
يدرس البحث إمكانية توظيف اللعبة غير الصفرية في علاقات العراق الخارجية ، اذ تأثر الخطاب السياسي الخارجي العراقي بعد عام 2003 بمحددات ومتغيرات إقليمية ودولية لقوى سياسية متصارعة أثرت على فاعليته وتمثلت بضعف مقومات القوة والقدرة للدولة العراقية والذي اتاح لإطراف إقليمية ودولية ممارسة سياسات خارجية أثرت في فاعلية السياسة الخارجية العراقية فطالما كانت السياسة الخارجية انعكاس للأوضاع الداخلية غير المستقرة ، فأن فاعلية السياسة الخارجية تكون ضعيفة يقابلها زيادة ملحوظة في الفعل الخارجي للأطراف الإقليمية والدولية والتي ستتحول الى افعال مقيدة ومحددة للسلوك الخارجي بشكل او باخر

المقدمة :

تجمع نظرية اللعبة ، والمختصة بالدراسة الإستراتيجية لاتخاذ القرارات، بين التخصصات المختلفة مثل الرياضيات وعلم النفس والفلسفة. واخترعها كلًا من جون فون نيومان وأوسكار مورغنسترن في عام 1944 واستمرت لفترة طويلة منذ ذلك الحين. ومنذ عام 1970، مُنحت جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لما يصل إلى اثني عشر من كبار الاقتصاديين والعلماء لمساهماتهم في نظرية الألعاب. وتُطبق نظرية الألعاب في عدد من المجالات، بما في ذلك الأعمال التجارية والمالية والاقتصاد والعلوم السياسية وعلم النفس. فيُعد فهم استراتيجيات نظرية اللعبة أمرًا مهمًا لتعزيز مهارات التفكير وصنع القرار في عالم معقد.

يشير نموذج اللعبة الى التنافس والصراع في الحياة بشكل عام ، فترى ان نقطة الارتكاز هي تحقيق المعادلة الاتية ((اكبر قدر ممكن من المكاسب واقل قدر ممكن من الخسائر)) ، فالمباراة الصفرية (Zero-Sum Game) تقوم على افتراض التناقض المطلق بين الطرفين بمعنى ان مايكسبه طرف هو بالضرورة خسارة للطرف الاخر ، اما المباراة غير الصفرية (Non Zero-Sum Game) فتشتمل على بعدين هما التضارب في المصالح من جهة ، ووجود مصالح مشتركة من جهة اخرى وبالتالي فالنتيجة ليست صفراً على افتراض ان التنافس بين الطرفين يدار بطريقة عقلانية على مستوى الفعل ورد الفعل ، مع التأكيد على اهمية النمط السلوكي المتكرر تاريخياً واثره في تحديد نمط السلوك المستقبلي للاطراف . ان الدول وبأختلاف الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها لا تستطيع ان تتقدم دون ان

ترسم لها مخططاً او استراتيجية تحافظ بها على كيانها ومستقبلها وطريقة حياتها وتميز من خلالها بين العدو والصديق . فلكل دولة من الدول استراتيجية شاملة تحدد الاهداف التي تتطلع اليها الدولة والوسائل اللازمة لتحقيقها والاطار الزمني الذي ستتم فيها والرقعة الجغرافية التي تحويها والمدى الزمني الذي ستؤثر فيه هذه الإستراتيجية سواء على النطاق المحلي او الاقليمي او الدولي . وان كثير من النظريات التي عالجت موضوع السياسة الخارجية اشارت الى حدود العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسات الخارجية للدول ، ولان فاعلية السياسة الخارجية تبحث بالضرورة الى تحقيق مصالحها الخارجية معتمدة على مقومات ذاتية ومادية تتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، فأذا ماتوفرت هذه المقومات فستنعكس بالايجاب على سياسة الدولة الخارجية والعملية بالعكس .

لهذا سعت الدول في خطابها وسلوكها السياسي الخارجي وعلى مر التاريخ الى التحرك حيال الوحدات الدولية الاخرى من خلال ادراك طبيعة مقومات الاداء الذاتي والمادي سواء كانت هذه الدولة صغيرة او كبيرة ، فتدرك الدولة طبيعة مصالحها سواء على مستوى البيئة الاقليمية او الدولية . وبقدر تعلق الامر بالعراق ، يعد العراق من اكثر الدول تأثرا بالسياسات الاقليمية والدولية لما يمثله العراق من مصلحة حيوية لهذه الدول مما يستدعي من العراق استثمار هذه المكانة وتوظيفها لخدمة مصالح السياسة الخارجية العراقية وضمان الامن الوطني والتعامل بواقعية وعقلانية مؤطرة بأطار القيم الصحيحة مما يستوجب اجماع عقائدي وفكري واجتماعي داخلي ، والذي تعرض للكثير من الهزات والانكسارات بعد عام 2003.

اشكالية الدراسة : تحاول هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات منها ، ما المقصود باللعبة غير الصفرية ؟ وما هو اثر القوى الخارجية على توجيه الخطاب السياسي العراقي ؟ وما هي ضرورات تفعيل اللعبة غير الصفرية في توجيه الخطاب السياسي الخارجي ؟

فرضية الدراسة : وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها ان الخطاب السياسي العراقي على مستوى السياسية الخارجية يحتاج للبحث عن مشتركات في علاقاته مع الدول الاقليمية والدولية ، مما يعني ان التنافس والتعاون وحتى الصراع سيترتب عليه ايجاد صيغ مشتركة للتعاون لاتؤدي الى خسارة كاملة او ربح كامل ، وخاصة في سياسة خارجية لدولة كالعراق يحيط بها متناقضات سياسية اقليمية ودولية مختلفة.

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على منهجية وظفت المنهج الوصفي – التحليلي لوصف دلالات الموضوع وتحليل ابعاده وصولا الى النتائج المطلوبة ، فضلا عن المنهج التاريخي لمعرفة اصول فكرة اللعبة غير الصفرية ومدلولاتها النظرية والتطبيقية.

هيكلية الدراسة : اعتمادا على فرضية الدراسة واشكاليتها ، سيتم تناول الموضوع على وفق الهيكلية الاتية :

المبحث الاول : اللعبة غير الصفرية (المفهوم - الدلالة)

المبحث الثاني : اثر القوى الخارجية على توجيه الخطاب السياسي العراقي في ضوء نظرية اللعبة .

المبحث الثالث : ضرورات تفعيل اللعبة غير الصفرية في توجيه الخطاب السياسي الخارجي

المبحث الاول : اللعبة غير الصفرية (المفهوم - الدلالة)

تواجه الدول مواقف متعارضة اذ تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها والتي تتعارض مع مصالح غيرها من الدول الأخرى ، فالمواقف المتعارضة تعني وجود طرفين تتعارض مصالحهما حيث تتعارض مصالح الطرف الاول مع اهداف ومصالح الطرف الثاني من الناحية الاقتصادية والفكرية والعسكرية ، اذ يلجأ كلا الطرفين المتناحرين الى كل وسيلة متاحة لإعاقة

الطرف الاخر ومنعه من احراز التفوق ، ولقد ادت الضرورة لتحليل مثل هذه المواقف الى نشوء نظرية المباراة او اللعبة كمحاولة لإيجاد توصيات لترشيد السلوك ، فكل موقف متعارض مأخوذ مباشرة من الحياة العملية يكون معقد وليس بالسهولة تحليله لوجود عوامل كثيرة مؤثرة فيه ، ولكي يمكن تحليل الموقف من الضروري التغاضي عن العوامل الثانوية وبناء نموذج شكلي للموقف ، هذا النموذج يسمى (اللعبة) .(صغيور ، 2009) . فهي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة كما أنها تخوض في معضلات أكثر جدية تتعلق بكثير من العلوم الإنسانية ، ويبدو إن هذه النظرية قد وجدت قبول وتطبيق وآسع في عدد من المجالات وكثير من الأطراف (اديب ، 1998) ، فتعددت تعريفات نظرية (اللعبة)، فعرفها فون نيومان الذي ساهم في وضع هذه النظرية بأنها " مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حد أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم ان أفعاله و أسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل و إنما مجرد التأثير فيه ". كذلك تعرف بأنها" طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع ". أن هذه النظرية معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر هذا ما يعني التمييز بين الألعاب الإستراتيجية و ألعاب الحظ. (نعيم ، 2004). ويرى البعض أنها تقدم وسيلة توضع بواسطتها الإستراتيجية و تحلل و يتخذ هؤلاء اللاعبون اختيارات عقلانية بين الإستراتيجية لمحاولة تعظيم الأرباح أو تلبية تفضيلهم للمرتبة الأولى، و يوجه التحليل بخاصة نحو تحديد حل ما و توضيحه للحصيلة التي تنتج من اختيارات العوامل العقلانية ، يعتقد أن المباريات تشبه حالات كثيرة في الحياة السياسية حيث تفضيلات العناصر المركبة على نحو متشابه : الكبح الطوعي في المطالبات لزيادة أجور، مفاوضات إطلاق النار و تحيد التسلح و الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية و الأمر الأكثر ضرورة هو الحاجة إلى الدولة نفسها . (اسماعيل ، 2001) وهناك من يرى أن دعاة هذه النظرية يعتبرون أن الدولة هي الطرف الأساسي في اللعبة الدولية، على هذا الأساس يوجهون اهتمامهم لدراسة الدولة من خلال التركيز على العوامل التي تؤثر في مجرى العلاقات الدولية مثل دور السكان من حيث العدد و التأثير على مكانة الدولة، و كذلك طبيعة إقليم الدولة و السلطة السياسية للدولة من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية الخارجية ، و مدى قوتها في تسيير أمور البلاد داخليا أو خارجيا و غير ذلك من العوامل التي تؤثر في قدرات الدولة ، فهي تركز اهتمامها على التحليل النظري للعلاقات الدولية من خلال افتراضها الخاص بتحليل الصراع و اتخاذ ما يلزم من القرارات البديلة الصالحة لمعالجته (Neville ,2002).

تقوم النظرية على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق و الرياضيات، وتحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز (Richared , 1997) ، لكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلا إذ أن الأفراد يتصرفون بشكل متناقض و غير عقلاني في بعض الأحيان و

قد استخدم أنصار النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعلها أصلح للتفسير .(يقجة جي ، 2000)

وعرفت نظرية اللعبة او المباراة لأول مرة في عام 1944 عندما نشر أوسكار مورجنسترن و جون نيومان كتابهما المعروف" نظرية المباريات و السلوك الاقتصادي"، ثم وجدت تطبيقا واسعا لها في الأمور المتعلقة بالإستراتيجية و السياسات الدفاعية و التحليل الاقتصادي و قد نشأت و تطورت في علم الرياضيات و علم الاقتصاد، ثم قام الكثير من الباحثين المهتمين بتحليل و قياس السلوك في العلاقات الدولية بنقل مفاهيمها الرياضية و تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة الظواهر في العلاقات الدولية (عبد الحي ، 2007)

وتشمل عناصر نظرية المباريات مايأتي : (موسى ، 1984)

أولاً : اللاعبون : وهم أطراف الصراع حسب نظرية المباريات يكون اللاعبون عبارة عن دول

ثانياً : سبب الصراع : تفترض إن هنالك سبب يدفع الاطراف إلي اللعب أو المباراة وهو الدافع الرئيسي للمباراة فإنعدام سبب الصراع يلغي المباراة ، غالباً ما يكون سبب الصراع هو تعارض في الأهداف أو المصالح بين طرفين أو أكثر .

ثالثاً : الأهداف : فتعتقد إن الأهداف هي عنصر يرتبط بالسبب الذي من أجله نشأ الصراع

رابعاً : المعلومات المتاحة للاعبين : تظهر أهمية هذا العنصر عند اختيار البديل المناسب للمتباري في اللعبة، و تشمل معلومات حول طبيعة اللاعب و الاستراتيجيات المتبناة و النتائج المتوقعة من كل خيار و كل إستراتيجية، و لهذه الاعتبارات يفضل اللاعبان لأن يبقيا على العلاقات الاتصالية المفتوحة بينهما

خامساً : الخيارات المتاحة : أن كل لاعب أو طرف لديه مجموعة من الخيارات المتاحة و البدائل يختار أحدها بصفة عقلانية ، أي الخيار الذي يتوقع أن تكون نتائجه عالية الربح و منخفضة الأضرار أو التكاليف، و سلوك اللاعب الأول غير منعزل عن سلوك اللاعب الآخر و بالتالي اختيار البديل بالضرورة يؤثر في اختيار اللاعب الآخر سلبا أو إيجابا. اذ أن اختيار البديل قائم على طبيعة الأهداف التي يحددها اللاعب مسبقا و يعمل على الوصول إليها، فالأهداف هي التي توجه اللاعب نحو خيار معين، و عل أساسها تحدد طبيعة المباراة .

سادساً : المباراة : وهي مرحلة الإنتقال من التخطيط إلي التنفيذ وهي تشمل كل المواقف المحيطة باللاعب الذي يتصرف فقط من أجل زيادة منفعته إلى الحد الأعلى من خلال استجابة لأفعاله بواسطة لاعب أو أكثر تسمى مباراة فكل لاعب في المباراة يواجه خيار من بين اثنين أو أكثر من الخيارات الإستراتيجية التي تكون محددة مسبقا في برنامج اللاعب الذي تعبر عنه بالفعال التي تتخذ في الاستجابة لأي إستراتيجية ممكنة يستخدمها اللاعبون الآخرون والمظهر الحاسم لخصوصية المباراة هو توفير المعلومات التي تجعل اللاعبين يختارون الاستراتيجيات، فالمباراة بالمعنى البسيط هي تلك التي يكون للاعبين معلومات كافية مما يعني أن أي نقطة في الإستراتيجية تحدد موقف اللاعب وبناء على متغير المعلومات تقسم إلى شكلين من المباريات :

- مباراة الحركة المتزامنة : و تتميز بأنها مباراة ناقصة المعلومات على أساس أن اللاعبين يقومون بالاستجابة للموقف في وقت واحد دون الحصول على المعلومات الكافية حول الموقف العقلاني و حساب التكلفة و الربح .

- مباراة الحركة التالية : تتخذ فيه المواقف بشكل متتالي أين أحد اللاعبين يتخذ موقف و الآخر يتبعه بعد الحصول على كل المعلومات المحيطة بالموقف كما هو الحال في لعبة الشطرنج فهي لعبة كاملة المعلومات. فمباراة المعلومات الكاملة هي أسلوب منطقي مبسط للمباراة و ذلك بسبب أن في مثل هذه المباراة يستطيع اللاعبون و المحللون استخدام الإجراء المستقيم لتوقع النتائج من حيث المكاسب والخسائر .

سابعاً : العقلانية : تفترض نظرية المباريات أن كل لاعب يسلك الخيار الذي يمكنه من السيطرة أو البقاء على قيد الحياة، فسلوك اللاعب ليس استجابة انفعالية للوضع الذي يحيط به بقدر ما هو تصرف قائم على حساب الخسائر و الأرباح لكل البدائل المطروحة أمامه و ترجيح كفة الخيار الذي رجحت كفة أرباحه على كفة أضراره ، بمعني أن كل طرف لديه مجموعة من البدائل يختار أحدها بصفة عقلانية، أي الخيار الذي يتـــوقع أن تكون نتائجه عالية الربح و منخفضة الأضرار أو التكاليف .

انواع المباريات :

تقسم نظرية اللعبة ، الصراع حسب طبيعته إلي قسمين رئيسين : (خانا ، 2009)

الأول : صراعات ذات طبيعة تنافسية : وتكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق فالكسب الذي يتحقق لمصلحة أحدهما يمثل في نفس الوقت و في نفس الدرجة خسارة للطرف الآخر، كما أنه إذا أمكن للطرف أن يحقق النصر ثم مني بعده بهزيمة فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفرا. و في هذا النوع من اللعب يسعى كل طرف إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح و إنهاء وجود أو استسلام الطرف المعادي ، والصراع التنافسي من الصعب إيجاد حل له .

الثاني : صراعات غير تنافسية : وهي عكس الصراعات التنافسية بمعني إن يكون هناك مجال واسع للتنسيق و التعاون بين طرفي عملية الصراع حيث يعرف هذا النوع من الصراعات بالصراعات غير التنافسية ، إذ أن طرفي الصراع قد يخسران معا أو يكسبان معا و يكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة و ذلك من خلال الدبلوماسية المفتوحة بين أطراف اللعبة و وجود خطوط الاتصال و التنسيق و الحرص على الحلول الوسطى. و خلفية هذه المباراة هو الحساب العقلاني لكلا اللاعبين اللذان يقرران الحل الوسط و هو الخيار المفضل لكليهما. و على هذا الأساس يصبح الاتجاه التعاوني في المباراة خيارا عقلانيا رجحت فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بالنسبة لكل طرف .

ويقسم الباحثون في الدراسات المستقبلية اللعبة او المباراة الى نوعين أساسيين هما اللعبة او المباراة الصفرية والمباراة غير الصفرية ، ويقوم التمييز بينهما على نقطة مركزية هي ان المباراة الصفرية تفترض التناقض المطلق بين الطرفين ، بينما ترى المباراة غير الصفرية ان التناقض بين طرفي اللعبة هو تناقض نسبي .(Nicholson : 1997)

أولاً : المباراة الصفرية : هذا النوع من المباريات يعني ربح طرف و خسارة طرف آخر، أو أن ربح طرف تعني خسارة الطرف الآخر. بالمعنى الرياضي المكسب الذي يحققه الطرف " أ " يساوي الخسارة التي يفقدها الطرف " ب " وهذا النوع يرتبط بالصراعات التنافسية غالباً فتكون النتيجة (صفر إلى 100). واذا افترضنا ان لدينا طرفين متنافسين ويود كل منهما معرفة إستراتيجية الطرف المقابل ، فأنه يضع قاعدة لتحليله تقوم عليها معظم تقنيات الدراسة المستقبلية

وهي قاعدة اذا فأن(If – Then) أي اذا فعلت كذا فأنه سيفعل كذا . وان تحديد إستراتيجية الطرف الاخر تتم استنادا لأكبر كم ممكن من المعلومات ، ويتم وضع كل احتمال وقياس اثاره فيما لو حدث فكل طرف من الأطراف معني بمعرفة السلوك الذي سينتهجه الخصم ليعمل على مواجهته ويعد لذلك مسبقا وهو الأمر الذي يستدعي جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الطرف الآخر والبدائل المحتملة التي سيلجأ لها ذلك الطرف .(عبد الحي :2007)

ثانياً : المباراة غير الصفرية : وهي عكس المباراة الصفرية بمعني أن طرفي الصراع قد يخسران معا أو يكسبان معا وهي ترتبط بالصراعات غير التنافسية وتكون النتيجة أكبر من الصفر . وتشتمل على بعدين هما التناقض او التضارب في المصالح من ناحية ، ووجود مصالح مشتركة من ناحية ثانية وبالتالي النتيجة ليست صفرا على افتراض ان التنافس يدار بطريقة عقلانية ولا دخل للعوامل غير الواعية في ادارة العلاقة . (عبد الحي : 2007) ومن اهم نماذج المباراة اللعبة غير الصفرية الآتي :

1. معضلة السجين : واحدة من الاستراتيجيات الأكثر شعبية والأساسية لنظرية الألعاب هي معضلة السجين. يستكشف هذا المفهوم إستراتيجية صنع القرار الذي يتخذه فردان، من خلال العمل لمصلحتهما الفردية، وينتهي بهما الأمر إلى نتائج أسوأ مما قد تنتج من تعاونهما مع بعضهما البعض. وهي واحدة من الاستراتيجيات الأكثر شعبية والأساسية لنظرية الألعاب. يستكشف هذا المفهوم إستراتيجية صنع القرار الذي يتخذه فردان، من خلال العمل لمصلحتهما الفردية، وينتهي بهما الأمر إلى نتائج أسوأ مما قد تنتج من تعاونهما مع بعضهما البعض. في معضلة السجين، يتم احتجاز اثنين من المشتبه بهم الذين قُبض عليهم بسبب جريمة في غرف منفصلة ولا يمكنهم التواصل مع بعضهما البعض. يخبر المدعي العام كل من المشتبه به الأول والثاني بشكل منفرد أنه إذا اعترف وشهد ضد الآخر، فيمكنه إطلاق سراحه، لكن إذا لم يتعاون ويشهد ضد الآخر، فسيُحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. إذا اعترف كلاهما، فسيحصلان على عقوبة بالسجن لمدة عامين، وإذا لم يعترف أي منهما، فسيُحكم عليهما بالسجن لمدة عام. في حين أن التعاون هو أفضل إستراتيجية للمشتبه بهما. (توفيق : 2019)
2. لعبة أم أربعة وأربعين : هذه لعبة واسعة النطاق يحصل فيها لاعبان بالتناوب على فرصة للحصول على حصة أكبر من رصيد الأموال المتزايد ببطء. لعبة حريش متسلسلة لأن اللاعبين يقومون بحركاتهم واحدة تلو الأخرى وليس في وقت واحد؛ يعرف كل لاعب أيضًا الاستراتيجيات التي اختارها اللاعبون الذين لعبوا قبله. تنتهي اللعبة بمجرد أن يأخذ اللاعب الألعاب، إذ يحصل ذلك اللاعب على الجزء الأكبر ويحصل اللاعب الآخر على الجزء الأصغر. على سبيل المثال، نفترض أن اللاعب الأول يتعين عليه أن يقرر ما إذا كان سيلعب دوره أم سيجتازه، إذا لعب دوره فسيحصل هو واللاعب الثاني على دولار واحد ، وإذا تجاوز الدور، فيجب الآن على اللاعب الثاني أن يقرر إذا كان سيلعب أم سيتجاوز هو الآخر. إذا لعب اللاعب الثاني فسيحصل على 3 دولارات، ولن يحصل الأول على شيء. لكن إذا لم يلعب دوره، فإن اللاعب الأول الآن عليه أن يقرر سيلعب دوره أم سيتجاوز وهكذا. وإذا

قرر كلًا منهما أن يتجاوزا الدور في كل مرة، فإن كليهما سيحصل على 100 دولار في نهاية اللعبة.(توفيق : 2019)

3. مأزق الجبان : من اكثر الأمثلة التي طبق فيها هذا النموذج هو سباق التسلح بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة اذ كانا منخرطين في تنافس استراتيجي وايديولوجي من ناحية وكانا حريصين على عدم وقوع المواجهة المباشرة بينهما (المصلحة المشتركة) من ناحية اخرى، فيفترض هذا النموذج وجود شخصين يتنافسان على الفوز في سباق سيارات في مسار لا يتسع إلا لسيارة واحدة ويقف احدهما على طرف المسار بينما يقف الثاني على الطرف المقابل والمطلوب منهكا الانطلاق بسرعة نحو الجهة المقابلة لكل منهما ، فإما يتراجع احدهما ويتقدم الاخر ، او يتراجع كلاهما فيخسران السباق لكن يتجنبان التصادم أي نزع السلاح للطرفين ، او يتقدم كلاهما فيتصادمان ويخسرا حياتهما .(عبد الحي : 2007)

4. معضلة المسافر: تم تصميم هذه اللعبة غير الصفرية، والتي يحاول فيها اللاعبون مضاعفة دفعاتهم الخاصة دون النظر إلى الآخر، طُورت هذه المعضلة من قبل الاقتصادي كاوشيك باسو في عام 1994. على سبيل المثال، في معضلة المسافر، توافق شركة الطيران على دفع تعويضين للمسافرين عن الأضرار، ويُطلب من المسافرين بشكل منفصل تقدير قيمة العنصر، بحد أدنى 2 دولار وحد أقصى 100 دولار. إذا قام كلاهما بتدوين نفس القيمة ، فستقوم شركة الطيران بسداد كل مبلغ من هذه المبالغ. ولكن في حالة اختلاف القيم ، ستدفع لهم شركة الطيران القيمة الأقل، مع مكافأة قدرها 2 دولار للمسافر الذي قام بتدوين هذه القيمة المنخفضة وبغرامة قدرها 2 دولار للمسافر الذي قام بتدوين القيمة الأعلى.(توفيق : 2019)

وفي عام ٢٠٠٥، حصل توماس شيلينج على جائزة نوبل في الاقتصاد على دوره في تعميق فهم قضايا الصراع والتعاون من خلال تطبيق تحليلات نظرية الألعاب. ولقد ساهم بوجه خاص من خلال أبحاثه ومؤلفاته في فهم وتطبيق استراتيجيات الصراع، والالتزام المسبق، والتنسيق مع غياب التواصل بين الأطراف، والردع إضافةً إلى مفاهيم عدة في نظرية الألعاب. وعلى الرغم من أن كتبه كانت تهدف إلى وضع نظريات حول السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، إلا أن مبادِئه ظلت صحيحة بالعموم ، وبتخفيض عدد اللاعبين إلى مستوى فردي أو جماعي، جعل شيلينج من المفاهيم الكبيرة سهلة الفهم للقارئ غير المتخصص. ومن هذه الأفكار الاتي : (الشناوي : 2018)

(١) إستراتيجية الصراع : وتركز عمل توماس شيلينج في بداياته على أهم قضايا الستينات، وهي منع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الامريكية من التحول إلى "حرب ساخنة". وفِي كتابه إستراتيجية الصراع قام بتطبيق نظريات اللعبة على موضوع الحرب النووية، وناقش في أحد فقرات هذا الكتاب الصراع الأمريكي السوفييتي في صورة مباراة مبارزة بين طرفين. وكتب أنه إذا كان طرفا هذه المباراة متأكدين أن كليهما سيبقى حيًّا

لفترة تكفي لرد ضربة الآخر بقوة مماثلة مهما كانت مميتة وإصابته دون وجود ما يمنع للوصول إلى هدفك، فما هي الميزة التي ستعود عليك إذا وجّهت الضربة الأولى إذا كنت على يقين أن الآخر سيردها لك بنفس القدر المميت ؟ . ربما يكون في هذه الحالة من الأفضل أن تدمر سلاح الخصم إذا استطعت، ويعد ذلك تضربه دون أن تخشى شيئًا، وربما أيضًا تكون أفضل إستراتيجية لدى الخصم هي حماية سلاحه الذي يتيح له الرد في حالة تلقى هو الضربة الأولى. وتطبيقًا لهذا على الواقع، فإن الهدف من أي نظام لتجنب أي هجوم مفاجئ يجب أن يضع في مقدمة أهدافه حماية السلاح ثم الناس.

(٢) إستراتيجية الالتزام المسبق : أضاف أيضًا توماس شيلينج أحد المفاهيم الهامة في نظرية اللعبة وهي أهمية دور الالتزام المسبق في التفاعلات بين طرفين، ومصدرها أساسًا إستراتيجية عسكرية يمكن تطبيقها في سيناريوهات الأعمال والاقتصاد، وأشهر مثال على الارتباط المسبق هو قائد الجيش الذي يحرق الجسر الذي عبر عليه إلى ساحة المعركة بحيث يمنع فرص التقهقر والهروب. وتمثل هذه الاستراتيجيات قيمة كبيرة في المفاوضات حيث توضح للطرف الآخر مدى جديتك، فضلًا عن تحفيزك أنت وفريقك على المضي قُدُمًا. لكن هذا النوع من الاستراتيجيات ليس لضعاف القلوب لما يتحمله صاحبها من مخاطر كثيرة كان يمكن تجنبها.

(٣) استراتيجية التعاون دون تواصل : درس شيلر قدرة اللاعبين على تنسيق تصرفاتهم حتى مع عجزهم عن التواصل، ولاحظ أنه في تجارب الألعاب يتم التوصل إلى حلول تعاونية بشكل أكثر مما يمكن التنبؤ به نظريًا، ويتم التوصل إلى هذه الحلول، والتي نسميها في نظرية اللعبة نقاط شيلينج Schlinng points بسبب اشتراك اللاعبين في إطار فكري مشترك ربما يكون مصدره الأعراف والعادات الاجتماعية والتقاليد والكثير من الأحداث الثقافية والوطنية المشتركة.

المبحث الثاني : اثر القوى الخارجية على توجيه الخطاب السياسي العراقي في ضوء نظرية اللعبة

في الوقت الذي لا يمكن باي حال من الاحوال كسر المعادلة الصفرية في الالعاب الرياضية مثل كرة القدم والسلة والطائرة والتنس وفي لعبة الشطرنج ...الخ من الممكن كسرها في ميدان الصراعات بين الافراد والجماعات من خلال مقاربة عقلانية وهي التفاوض بين الاطراف بهدف تحقيق الربح للطرفين ففي عام 1981 ظهرت نتائج مشروع بحثي أجرته كلية القانون في جامعة هارفارد الامريكية حول فن المفاوضات على شكل كتاب من تأليف اثنين من اعضاء الفريق البحثي وهما أستاذ القانون روجر فيشر و وليام أوري خرج المشروع بمقاربة لفض النزاعات بين الاطراف المتصارعة من خلال التفاوض البناء للوصول الى حلول سلمية تضمن تحقيق أكبر مكسب لكلا الطرفين. اشتهرت هذه المقاربة دولياً تحت مسمى "خطة هارفارد" أو "قاعدة هارفارد" لأنها تقدم طريقة تفاوضية عقلانية تهدف للوصول الى حلول مختلفة عن حلول الوسط التقليدية من حيث التركيز على الفصل بين الجانب الموضوعي للخلاف والعلاقات الشخصية بين الطرفين والاخذ في الاعتبار مصالح الطرفين او الاطراف واستنباط خيارات موضوعية على اساس معايير محايدة تضمن فوزر الطرفين بشكل متساوي. ويتطلب نجاح هذا النوع من المفاوضات توفر الشروط التالية في المفاوض : (شبر : 2018)

1. الفصل التام بين العامل الشخصي وموضوع الخلاف، اي بين الانسان والمصالح.
2. التركيز على مصالح الاطراف المتنازعة بدلاً من مطالباتهم المعلنة.

3. استنباط خيارات بديلة.
4. الاصرار على ضوابط ومعايير موضوعية ومحايدة من قبيل قوانين وقيم اخلاقية ينبغي الالتزام بها بهدف الوصول الى توافق.
5. يتوجب استغلال الوقت بشكل جيد وتجنب التعنت والاصرار على الموقف المسبقة من اجل تحقيق كفاءة تفاوضية.

فيما يخص العراق ، أوجدت المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة بعد الحرب على العراق عام 2003 ، مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً. تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة ، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية ، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه ، ذو طبيعة خاصة ومميزة. وبما أن هذا الصراع في أصله هو صراع سياسات وإرادات في شكله الظاهر والمعلن، وصراع وجود في حقيقته، حيث يسود اعتقاد بأن الأهداف التي يتوخى كل فريق تحقيقها هي مصادر خطر حقيقية في هذه اللحظة السياسية المعقدة، فإن الصراع غالباً ما يأخذ شكل المعادلة الصفرية بمعنى أن خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف إلى الفريق الآخر وهكذا، وعليه فإن الصراع اتخذ أيضا نمطاً صلباً يفتقد لأي شكل من أشكال المرونة السياسية. (العايب ، 2005) وما يزيد من حدة هذا الصراع وتعقيداته اللامتناهية، ارتباطه بالصراع الدائر في قمة الهرم الدولي، صحيح أن هذا الارتباط ليس صريحا وواضحاً كما كان في مرحلة القطبية الثنائية بمعنى ليس ارتباطاً تحالفيًا، ولا يرتب التزامات معينة على الأطراف المتحالفة ضمنا، ولكنه يقسم أطراف الصراع إلى فريقين لهما سياسات وإستراتيجيات متضاربة ومتنافرة، كثيراً ما تجد ترجماتها الحقيقية في أشكال متعددة من التوترات والاضطرابات الإقليمية، كما أنه يرتبط غالبا بالأمن سواء أمن النظام السياسي ذاته أو الأمن الوطني (القومي) للأطراف. (الهاشمي ، 2005).

وتبدو حال العراق، أفضل تجسيدا لذلك النمط من الصراع، فبحدوث التغيرات السياسية الجذرية في العراق عام 2003 ، دخلت المنطقة في استحقاقات سياسية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، واثرت مسألة توازن العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية العراقية على تفعيل الدور الاقليمي ، حيث اثرت هذه المسألة بشكل سلبي على السياسة الخارجية العراقية، فتوزيع القوة السياسية بين المكونات المشاركة في السلطة ارتبط بعلاقة فاعلة في صناعة القرار السياسي الاقليمي ، فمنذ تأسيس الدولة العراقية، تباينت نوعية العلاقة وتأثير احداهما في الاخرى (السياسية الداخلية والخارجية)، لذلك اصبحت هذه الثنائية معيارا يؤشر مدى استقرار النظام السياسي، فعندما نسلط الضوء على مرجعيات السياسة العراقية في المحيط الاقليمي وحسب منهجية مدرسة النظم الاقليمية التي تقوم بدور وحدة التحليل الوسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام المسيطر من ناحية اخرى ، نلاحظ ان هناك تداخلا عضويا بين طبيعة النظام السياسي والبيئة السياسية المجاورة ، فالنظام الاقليمي في اي

بقعة جغرافية يصبح نموذجا سياسيا واقتصاديا تؤشر من خلاله حدود الترابط والاختراق ومستوى التبعية بينه وبين النظام الدولي المهيمن. (احمد ، 2004)

إن القوى السياسية العراقية بكل مكوناتها واطيافها لابد ان تأتلف وتتعاون وتضحي من اجل الوطن فالتحديات الكبيرة التي تواجه العراق تدعونا الى الوقوف بكل اخلاص وتفاني لبناء جبهة داخلية قوية وبخطاب سياسي واضح سليم من كل الشوائب مرجعيته القانون والدستور لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه العراق والشعب العراقي . بعيدا عن كل محاصصة سياسية او دينية او طائفية او قومية بل ائتلاف من اجل قيام دولة انسانية خالية من كل عنف وحساسية او خصومة تحت اي غطاء كان. (جوزيف واوهانلون ، 2007) أن من يوجه السياسة الخارجية يجب ان يحمل كل معاني التضحية والاخلاص للوطن. أن الخطاب السياسي الواعي الناضج الذي يوضع للشعب يجب ان يشمل كل برامج العمل ويخاطب العالم بالسلم السياسي والامن الاجتماعي ومنع التدخل الخارجي في الشأن العراقي . اذ أن احترام القانون من اعلى فرد في السلطة الى ابسط مواطن هو سر نجاح الخطاب السياسي , فحينما يرى المواطن البسيط من هرم السلطة متفاني من اجل مصلحة الوطن والمواطن وليس العكس سيقدم المواطن كل تضحية من اجل الحفاظ على القانون والدستور وبناء الوطن , ان لم ندرك الامر ونصحح الامور وبإخلاص حتى يطمئن المواطن بالسلوك الاخلاقي العملي.(العبودي ، 2009).

المبحث الثالث : ضرورات تفعيل استراتيجية اللعبة غير الصفرية في توجيه الخطاب السياسي الخارجي

لكل دولة خطابها السياسي الذي يعكس ويحدد سياستها الداخلية والخارجية وهي سياسة ثابتة تنطلق من مفاهيم وبرامج وثوابت تخدم مصالحها الجوهرية . لكون الخطاب السياسي لا مجرد كلام عابر في عالم السياسة الدولية وإنما هو ثوابت مهمة يحدد توجه هذه الدولة او تلك ويحدد دورها العالمي وطبيعة العلاقة مع البلدان الاخرى ومنها الدول المجاورة لها . ان الخطاب السياسي غالبا ما يعكس طبيعة النظام ومدى احترامه لحقوق شعبه واحترام الشفافية وطبيعة النظام الاقتصادي وسقف الحريات التي يتمتع بها الشعب ,(حسون ، 2016) ، هذا على الصعيد الداخلي اما على الصعيد الخارجي فالسياسة الخارجية يجب ان تنطلق من المصالح الوطني للبلد في عالم اصبح عالم السياسة لا يقل دوراً عن عالم الاقتصاد والثقافة في تحديد العلاقات الدولية ومعالجة التشنجات وإحداث التحالفات وكسب الصداقات وحل المشاكل والتوسط في حلها . ان عالم السياسة وسبل تناوله وتوحيد مصدر صوته لدولة ماء ضروري في تحديد هوية الدولة وقوتها واهدافها وتحديد علاقتها مع دول العالم الاخرى خصوصا الدول المجاورة وان اي اخفاق في هذا الجانب غالبا ما تترتب عنه نتائج سلبية لهذا البلد او ذلك وتكون النتائج عن هذا التخبط السياسي هي عزلة دولية وخسارة لدعم معين او خسارة في الجانب الاقتصادي والسمعة الدولية .(نصيف جاسم ، 2013)

ان عالم السياسة واسع وسلاح ذو حدين مما دفع لكثير من الدول خاصة المتقدمة لدراسة هذا العلم بشكل اكاديمي وعلى المتبوئين للواجهة السياسية ان يلمون بهذا العلم بعيدا عن العواطف والمصالح الضيقة وعليهم ان يمتازوا بالذكاء السياسي والصبر ووضع المصالح لبلدانهم على محمل الجد بعيدا عن الارتباك وتناقض في التصريحات وتبني الشفافية. ان اي

ارتباك في الخطاب السياسي او تعدده وعدم الشفافية سواء على الصعيدين الداخلي او الخارجي ظاهرة لا تخدم اي بلد ولا يخدم توجهاته وفي كل هذه الاحوال فأن النتيجة لا تخدم البلد ولا تخدم المواطن .(خضير ، 2014). فعلى الحكومات العراقية المتعاقبة ان تكون حازمة في معالجة هذه الموضوع من خلال وضع قوانين رادعة لمحاسبة كلا من يأتي بخطاب سياسي داخلي او خارجي او عسكري او اقتصادي لا يخدم التوجه السياسي الخارجي العراقي. (خضير ، 2012) ان الوضع الصحيح ان يكون هناك خطاب سياسي داخلي وخارجي عراقي موحد يخدم توجهات البلد ليكون خطاب واحد نابع من برنامج حكومي وضمن ضوابط الدستور العراقي والقوانين الدولية وحسن الجوار وسياسة الامم المتحدة والبرتوكولات العالمية بعيد عن التشنجات والعواطف التي لا تخدم العراق وسياساته .

ان الحاجة الى اعادة حسابات العلاقات الخارجية وتفعيل الزيارات وضمان مشاركة كل القوى السياسية العراقية في صنع السياسة الخارجية العراقية هي حاجة ملحة ، فعلى صناع السياسة الخارجية العراقية العمل على المحيط الاقليمي بشكل اكثر فاعلية بأعتباره الساحة الاولى للتفاعل مع المحيط الخارجي ، ولابد من العمل بشكل دؤوب ليكون العراق فاعل بشكل ايجابي في المنظومة الاقليمية العربية ، هذه الممارسة الاقليمية تدفع العراق نحو مزيد من الاهتمام بدوره الاقليمي على حساب نشاطه الدولي، فلو اخذنا معيار الاعتراف الشرعي بالنظام السياسي العراقي بعد تغيير النظام السياسي العراقي في 9/ 4 /2003 نجد ان دول النظام الاقليمي العربي اخر المعترفين وبشكل متردد ، وهذه اشارة سياسية سلبية مما سيضغط بشكل ملموس لاعادة النظر بعلاقة العراق بمنظومته الاقليمية ، وليكون معادلة سياسية تشكل الوضع الاقليمي العراقي ، فغياب الدور الاقليمي العربي فسح المجال امام تدخل دول غير عربية اثرت في العملية السياسية في العراق، مما جعل العراق يعيش - كموقع سياسي حيوي- حالة من التقاطع السياسي بين توجهات الوضع الدولي الداعم للنظام السياسي وعدم قبول النظام الاقليمي للعراق عودته لتفاعلاته الاقليمية . (عباس ، 2004)

ان غياب نظام اقليمي واضح المعالم ووجود بدلا عنه مواقف دول منفردة ، جعل العراق في موقف معقد فهو كنظام سياسي جديد يحتاج الاعتراف الشرعي من محيطه الاقليمي وفي الوقت نفسه اخذ هذا الجوار الاقليمي مواقف غير متعاونة ، لهذا جاء الاعتراف من قبل هذا المحيط الاقليمي عن طريق ضغوطات دولية، اليوم بعد هذه التحولات العديدة في المنطقة وتغير التوجهات السياسية نحو مزيد من تقبل الديمقراطية وقوانينها ، يصبح العراق متغيرا اساسيا يسهم في ترسيخ متبينات هذه الديمقراطية انطلاقا من تعامل العراق الايجابي مع كل ما يدور في المنطقة، هذا التعامل قائم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول المجاورة .

لكن في حالة استمرار التلكؤ الاقليمي في تقبل العراق بهذا النظام سوف يبقي المنظومة الاقليمية خارج التأثير الدولي بسبب عدم اكتمال نصابها السياسي، ايضا سيجعل العراق يندفع نحو الاقتراب من منظومات دولية هي خارج الاطار الاقليمي وبالتالي يكون فعل العراق السياسي اكثر التحاقاً بالتفاعلات الدولية وليست الاقليمية ، مما يوجب على الفاعلين الاقليمين النظر للعراق كنموذج اقليمي له حضوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الربيعي ، 2004)

سمات الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 :

بعد عام 2003 تبلور خطاب سياسي عراقي مختلف عن الخطاب السابق وإن كان في الأصل هو أمتداد للخطاب السياسي المعارض وأبتدأ من عام 1990 , لكن الشيء الجديد فيه هو الزخم الهائل كما وحجما يفوق المتعارف عليه في الظرف العادي، مشكلة هذا الخطاب أنه تعبوي يدور في فلك التنازع العنيف دون أن يطرح نموذج عقلاني يمكن تأشيره على أنه خطاب محترف وعلمي يتبع رؤية سياسية معروفة مما جعله يشكو التقييم الموضوعي والحقيقي لقراءة الأحداث والتحولات ولم يستوعب حتى مجريات الحدث العراقي . هذه الواقعية السياسية في الخطاب العراقي لا يمكنها أن تنقل العراق من مرحلة تلقي الفعل المؤثر على حركته ودوره السياسي الذي كان يمثل دورا محوريا فاعلا في الأقليم والمنطقة , وتحوله إلى متلقي لا يؤثر في صياغة مفهوم الأمن الإقليمي وحاجات المنطقة للتعاون في بناء سلام حقيقي يتيح لشعوب المنطقة أن تتعايش في واقع مشترك وتتحرر من تأثيرات القرار الأجنبي , كما لا يستطيع أن يواجه سيل التدخلات الخارجية في الشأن العراقي.(خضير ، 2014).

لا بد لراسم السياسة الخارجية وخاصة السلطة التنفيذية وبالتعاون مع السلطة التشريعية ومن خلال مؤسسات فاعلة وحقيقية أن ترسم حدود عامة وواضحة وهادفة لمرحلة ما بعد الأحتلال وتأطير هذه الأفكار بخطوط عامة تمثل رؤية واقعية وممثلة بصدق لطبيعة الدور العراقي وأساسياته في المنطق , تعتمد هذه الرؤية على عنصري الفعل ومقدار ما يمكنه من تعزيز دور العراق في المجتمع الدولي , ومنها حقه في استعادة الدور الريادي والقيادي في المنظومة الإقليمية والعربية وصولا لتعزيز دوره في الحوار العالمي وصنع السلام بما دفعه من تضحيات في محاربة داعش والانتصار على قوى التكفير والإرهاب والتطرف , وأستغلال هذه القضية تماما لتعريف العالم أن التصدي والانتصار لا يمكن أن يكون دونما مقابل دولي يوازي التضحيات والخسائر التي قدمها العراق كأرض مواجهة وما لحقه من تدمير .كما أن النقطة الثانية التي تعزز من دور العراق هو تجنبه سياسة المحاور المتصارعة وحماية مصالحه الوطنية كهدف أساسي ثم ترتيب الأولويات طبقا لما يتعلق منها بقضيتي الأمن القومي للعراق ومصالح شعبه الأقتصادية على المديين المتوسط والطويل , والتخلص من الخطاب الإنفعالي مع أطراف وقوى دولية دون مصلحة حقيقية يجنيها من هذا التصادم , سوى الخسائر المتراكمة التي تزيد من عزلته وتثقل كاهله بمزيد من الألتزامات والقيود.(جبر ، 2013)

تفعيل الإستراتيجية المرحلية والواقعية في التفكير الاستراتيجي العراقي :

ان العراق يملك الأسس اللازمة لبناء مرتكزات إستراتيجية داخلية وخارجية اقليمية ودولية تعكس الجوهر الاصيل لهذا البلد ، فهناك الامكانات الاقتصادية والقوة الحضارية والكم الديموغرافي والبعد الجغرافي والقيم الثقافية – الاسلامية الاصيلة والمصير الواحد . مما يعني امتلاك الاساس اللازم لترتيب البيت العراقي من الداخل وتنمية الاقتصاد العراقي وتحسين مستوى العلاقات مع بلدان العالم اجمع، وحتماً ستشهد السياسة العراقية العليا خلال الحقبة القادمة إعادة رسم استراتيجية جديدة ترجح المصالح الوطنية على اية اعتبارات اخرى في حالة وصول القوى الوطنية الى السلطة . فالدول وبأختلاف الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية

المحيطة بها لا تستطيع ان تتقدم دون ان ترسم لها مخططاً تحافظ به على كيانها ومستقبلها وطريقة حياتها وتميز من خلاله بين العدو والصديق .

فلكل دولة من الدول استراتيجية شاملة تحدد الاهداف التي تتطلع اليها الدولة ، والوسائل اللازمة لتحقيقها ، والاطار الزمني الذي ستتم فيها ، والرقعة الجغرافية التي تحويها ، والمدى الزمني الذي ستؤثر فيه هذه الإستراتيجية سواء على النطاق المحلي او الاقليمي او الدولي .الا ان هذه الإستراتيجية سواء كانت مرتبطة بالشأن الداخلي او الخارجي ، وفي ضوء المتغيرات المتجددة على كافة الصعد ، تحتاج الى الاعتماد على عدة مبادئ وركائز تضمن من خلالها تحقيق الاهداف والمصالح العليا للعراق شعباً ودولةً ، واهم ركيزتين لها هما المرحلية والواقعية . فيقصد (بالمرحلية) .. النظر الى كل هدف يتم تحقيقه على انه وسيلة لبلوغ الاهداف التي تليه ، فحدودها لايمكن استخدامها لبلوغ اهداف مهمة بوثبات متعاقبة الا اذا كانت هذه الإستراتيجية ستنفذ على مرحلة زمنية طويلة نسبياً . ان المرحلية في العمل لاتعني التخلي عن الهدف ، بل على العكس ان الثبات في رؤية الهدف والتشبث به هو الذي يفرض المرحلية كطريقة في الاداء والفعل ، فمن اراد تحقيق هدف وجد نفسه امام احتمالات ثلاثة : (جبر : 2013)

1. الاحتمال الاول : اما ان يعمل فوراً على بلوغه ولايقبل بسواه ، وقد يواجه هنا صعوبات عملية اثناء عملية التنفيذ .
2. الاحتمال الثاني : واما ان يرضخ للواقع والامكانيات المتاحة فيستبدل هدفه الاكبر الذي لايمكن بلوغه آنياً بهدف جزئي بديلاً عنه .
3. الاحتمال الثالث : او يتدرج نحو هدفه في مرحلية منتظمة تسمح بالتقدم نحو تحقيق الغايات العليا ، ولكنها لاتسمح بالتراجع .

فلابد لاي فكر استراتيجي عراقي او اية إستراتيجية عراقية ان تنظر الى عامل الزمن بأعتباره من اثمن الحقائق والنظر اليه بكونه رأسمال مهم ، فهو ليس الزمن المدرك بوصفه القدر المجهول ، بل هو الذخيرة الإستراتيجية التي تحتاج الى توظيف مستقبلي . فعلى الإستراتيجية العراقية رسم خط سير يقود الى انتاج البنية التحتية المادية – النفسية لترتيب اوضاعها في الدائرة الاقليمية ثم احاطتها بالضمانات الدولية . فعلى المفكر الاستراتيجي العراقي وضع إستراتيجية ديناميكية تعترف بأن عقارب الزمن تشير بعيداً عن الماضي الى آفاق المستقبل ، نظراً لتشابك المتغيرات الداخلية والخارجية العربية والدولية ، والتي تحتاج الى حصر احتمالاتها الآنية والمستقبلية لضمان ضبط التفاعلات السلمية والصراعية والتحكم بها . اما (الواقعية) .. فيقصد بها التعامل مع الواقع وتقدير الظروف والاوضاع القائمة تقديراً موضوعياً واقعياً لامغالاة فيه ، وحساب الامكانيات القائمة على الصعيد الداخلي والخارجي للعراق حساباً دقيقاً موضوعياً في كل مرحلة من مراحل الإستراتيجية العراقية . فتقدير الموقف القائم تقديراً واقعياً يعني :

1. مقارنة العوامل المؤيدة وقوتها بالعوامل المعارضة وقدرتها .
2. تحديد القدرة العراقية الحقيقية الذاتية من دون التغاضي عن مواطن الضعف .

3. الموازنة بين القليل الذي يمكن الحصول عليه اليوم والاكثر منه الذي يستطاع الحصول عليه غداً ، في ضوء الحاجات الملحة التي تتطلب تلبية سريعة فورية ولو كانت ناقصة ولا تتحمل التأجيل طمعاً بالحصول على ما هو اكمل واتم منه .

فتعبر عن مجاراة الواقع في سبيل ترويضه واستخدامه ، والقبول بأن تعمل ضمن المدى الذي يقرره الواقع لكي تصل فيما بعد الى واقع جديد يتيح لها ان تعمل على وفق ما تقرره هي . فلاتتدخل في النهج العام وفي ضوئها تصدر القرارات التكتيكية ، ولكنها لاتسمح للواقع بالتأثير على الهدف النهائي الاكبر للإستراتيجية الشاملة .مما يوجب على صانع القرار السياسي الخارجي ان يتجه الى انشاء منهج متكامل متعدد الابعاد والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، يهدف الى قراءة الواقع العراقي قراءة صحيحة وتشخيصه وفقاً للتكاملية العلمية والحقائق الواقعية الملموسة ، والنهوض بهذا الواقع والرقي والسمو بمصالحه الوطنية نحو حالة متقدمة متطورة . كما ان هذه الإستراتيجية تعد منهج لتفعيل الاخوة بين ابناء الوطن الواحد فضلاً عن الحد من التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية المحيطة بالعراق . فأذا كان الامن الخارجي يشمل اقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن من التهديد الخارجي ، فأن الامن الداخلي يشمل اشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وضمان حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها . فضلاً عن اعتبار المواطن العراقي قيمة انسانية ووطنية بما يحفظ كرامته وحقوقه الاساسية لتأدية واجباته ، اذ لا امن مع انتفاء مقومات الكرامة والحقوق الوطنية .فأي فعل لابد وان يرتكز على الانسان والدولة معاً ، واي إستراتيجية عراقية جديدة او متجددة لابد وان تجعل من العراق الهدف المنشود والغاية الاساسية منها وليس المصالح الفئوية والمذهبية والقومية والعرقية – الشخصية ، فضلاً عن اجراء مصالحة وطنية حقيقية بين ابناء الشعب العراقي ، بدءاً من الساسة العراقيين وانتهاءاً بعموم الشعب العراقي بكل مكوناته لردم الهوة الطائفية ، مع الاخذ بالاعتبار التجارب السابقة فمن دون تصويب الاخطاء وتعديل المخططات ، لن يتم الوصول الى آليات عمل مناسبة تضمن الحدود الدنيا لاية إستراتيجية عراقية مستقبلية .

الخاتمة والاستنتاجات :

من بديهيات المرجعية التاريخية ، ان العراق دولة تمتلك من مقومات القوة والقدرة التي تضرب جذورها في تاريخ العراق القديم النابع من تجمع تلك العناصر بثوابتها (الجغرافية ،السكانية ،الثروات الطبيعية) ودواعمها بالمتغيرات التي تصاحب عجلة التطور التاريخي ولحضاري وادي الرافدين ومكانتها العلمية من حيث الاعتراف حجة لدعم القول. ان العراق ومروراً بجميع مراحل وجوده كدولة لها مكانة ومقدرة في المحيط الذي يشغلة الا أن الظروف التي مر بها جعلت منة اسير الازمات والنكبات التي شكلت كوابح داعمة لحالة الترهل والتقوقع ، واذا ما انصرفنا عن البعد التاريخي وناقشنا العراق في عالم اليوم ذلك العالم ، المتمثل بانفرادية الهيمنة لقوى كبرى معتمدة على منصات اقليمية تثبت اوتادها ، نجد ان العراق وبعد عام 2014 كان من المفترض ان يعي تأهيله لإشغال دور يتناسب مع مايمتلكه من امكانات متفق عليها .

وعلية ان اشكالية المكانة في تأدية دور دبلوماسي على الساحة الاقليمية والدولية مقترنة الى درجة كبيرة بالمحدد الاقليمي اولاً واخيرا الذي تؤديه اطراف ضمن منظومة النظام الإقليمي ،

الذي ينتمي اليه لاعتبارات متعددة ابرزها الجغرافية ، التي لها خشية تاريخية من مكانة الدور المركزي في المنطقة ، وذلك لقدرته ان يكون شريكاً استراتيجياً واحد الدول الكبرى في المنطقة ، فهو طرف غير هامشي في النظام العربي ودوره اساسي ضروري وفاعل واكثر بلد عربي مؤهل لتصحيح الاختلال في موازين القوى الاقليمية الإستراتيجية. غير ان ليس من الممكن فصل العراق عن محيطة العربي وضرورة عودة العراق للعب كامل دوره العربي والقومي واعتبر كثير من المحللين أن استضافة العراق للقمة العربية الدورية عام 2012 بعد انقطاع طويل ونجاحه في تمريرها رغم الاوضاع الامنية غير المستقرة هناك، وكذلك الاعلان عن عقد جولة المفاوضات القادمة بين ايران والغرب (مجموعة 5+1) في العراق، وظهور بوادر للقلق الإقليمي خاصة من جانب قطر والمملكة العربية السعودية من عودة العراق مرة أخرى للانشغال بالملفات الاقليمية)، مؤشراً على استعادة العراق لوضعه الاقليمي السابق كرقم مهم في معادلة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط . فلابد وان تسعى السياسة الخارجية العراقية في خطابها الدولي والاقليمي الى التعامل برؤية سياسية منفتحة على كل الخيارات لضمان المصلحة الوطنية وتقليل نسبة الخسارة عبر الاعتماد على مجموعة من المحددات :

1) خطاب سياسي عملي خالي من التنظيرات والوعود التي يصعب تنفيذها وعلينا ان نقدم للعالم اجمل خطابا عراقيا واضحا نطمئن به العالم بقوة وجودنا ووحدة موقفنا السياسي الداخلي.
2) إننا بحاجة الى خطاب سياسي يخاطب العالم ان العراق وحدة واحدة لاتقبل التقسيم ابدا ومن يسعى لغير ذلك فهو خارج عن القانون ويجب الوقوف بحزم للحفاظ على وحدة التراب العراقي والنسيج الوطني العراقي ليبقى العراق رمزا ايجابيا للوحدة الوطنية ودولة الانسان التي يحكمها القانون ولاتحكمها والنزوات والمصالح ويكون فيه كل انسان ينتسب لهذه الارض مهما كان لونه او دينه او انتمائه انسانا محترم ومصانا دستوريا ولايمكن المساس بحقوقه الوطنية ويكون الحاكم والمحكوم كأسنان المشط في الحقوق والواجبات.
3) أننا بحاجة ان نخاطب العالم خطابا سياسيا واضحا , مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
4) يشكل العراق احد مرتكزات الامن الإقليمي بل هو عامل التوازن الضروري في اي تفاعل إقليمي مستمر ، وبدونه تشهد البيئة الإقليمية اخلال بمعادلة الامن.
5) الحفاظ على وحدة العراق الجيوبولتيكية هي ضرورة أمنية وإستراتيجية إقليمية فضلا عن ضروراتها الوطنية انطلاقا من حقيقة التداخل الاجتماعي والديني والاقتصادي للعراق مع دول الجوار ، وعليه فأن تهديد امن العراق واستقراره هو تهديد للأمن والاستقرار الإقليميين .
6) التحرك ضمن الأطر الإقليمية الفاعلة على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية .
7) اعتماد الخطط الوقائية لمواجهة التهديدات والتحديات المقبلة وعلى كافة الصعد الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية ، مما يستدعي اعادة تأهيل وتفعيل السياسة الخارجية العراقية

8) تطوير علاقات العراق المنظماتية مع المؤسسات الجمعية غير الرسمية ورصد اتجاهاتها والتفاعل معها مع الاخذ بنظر الاعتبار صعوبة الفصل احيانا بين المواقف الرسمية والمواقف الجماهيرية .

9) وضع أسس للتعاون السياسي العربي المشترك قائم على مبدأ حسن الجوار والتضامن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كافة .

10) احتواء الأزمات بين دول الجوار ومنع تفاقمها حتى لاتكون ذريعة للتدخل الخارجي

Abstract

Iraq's external political discourse after 2003 was influenced by regional and international determinants and variables, a political power that affected its effectiveness and was weak in terms of the strengths and capabilities of the Iraqi state, which enabled regional and international parties to exert foreign policies that influenced the effectiveness of Iraqi foreign policy. In the sense that as long as foreign policy is a reflection of the unstable internal situation, the effectiveness of foreign policy is weak, offset by a noticeable increase in the external action of the regional and international parties, which will become restricted and specific actions of external behavior in one way or another

الهوامش

1. **احمد يوسف ، احمد (2004) ، النتائج والتداعيات على الوطن العربي ، في احمد يوسف احمد واخرون ، ندوة (احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً) ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص319**
2. **اديب ، كولو (1998)، تقديم صلاح الاحمد ، بحوث العمليات التقنيات الكمية في الادارة ، دمشق ، ص22.**
3. **اسماعيل ، السيد (2001) ، الاساليب الكمية في مجال الاعمال ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص14.**
4. **الربيعي ، فاضل (2004) ، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً ، في احمد يوسف احمد واخرون ، ندوة (احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً) ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص276**
5. **الشناوي ، سمير (2018) , نظرية الالعاب والعلاقات الدولية ، مجلة المحطة ، ص1.**
6. **العايب ، خير الدين (2005) : البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي ، مجلة الفكر السياسي ، عدد 18-19 ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، ص33 .**
7. **العبودي ، عباس (2009) : ازمة الخطاب السياسي العراقي ، مؤسسة النور للثقافة والاعلام .**
8. **الهاشمي ، محمد صادق (2005) : الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، عدد1 ، بغداد، ص79**
9. **توفيق ، سلمى(2019) ، كيف تحسن استراتيجيات نظرية الالعاب طرق صنع القرار ، مشروع انا اصدق العلم .**
10. **جاسم ، رغد نصيف (2013) ، السلوك السياسي للأجيال ، مجلة العلوم السياسية ، عدد 47 ، السنة 22 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص 279.**
11. **جبر ، دينا محمد (2013) ، العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنية العليا ، مجلة العلوم السياسية ، عدد 47 ، السنة 22 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص 127 .**
12. **جبر، دينا محمد (2013)، البعد المستقبلي في التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، مكتب الغفران، بغداد ، ص106.**

13. جوزيف ، ادوارد و اوهانلون ، ميشيل (2007) : الحقيقة فيما يتعلق بالتقسيم الناعم للعراق ، مركز الكاشف ، اوراق تحليلية ، عدد 124 ، ص9 .
14. حسون ، عبد الكاظم محمد (2016) ، اين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي ، جريدة الزمان الالكترونية . (www.alzaman.com)
15. خانا ، باراج (2009) ، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ، ترجمة دار الترجمة ، مراجعة مركز التعريب والترجمة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ص24.
16. خضر ، هاني الياس (1999) ، العراق ومحيطه العربي دور العراق كموازن اقليمي ، مجلة دراسات استراتيجية ، عدد 6 ، بحث في العراق ومحيطه العربي (وقائع المؤتمر السنوي الثالث) ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، ص79
17. خضير ، محمد ياس (2014) ، السياسة الخارجية للعراق رؤية في المحدد االتركي ، مجلة حوار الفكر ، ع 27 ، السنة العاشرة ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، ص 22.
18. خضير ، محمد ياس (2012) ، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الاقليمي والدولي بعد عام 2003 قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل ، مجلة رؤية ، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية ، ص21.
19. شبر ، بارق (2018) ، الصراع على الموارد الاقتصادية في العراق ونقد المعادلة الصفرية ، صوت العراق ، (http .iraqieconomists.net.ar)
20. صغيور ، حياة (2009) ، نظرية الألعاب الإستراتيجية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص5.
21. عباس ، خضر (2004) ، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية – العربية، بحث في احتلال العراق (الأهداف النتائج المستقبل) ، سلسلة كتب المستقبل العربي 32 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص307
22. عبد الحي ، وليد (2007) : مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ، ط1 ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ص84 – ص94.
23. عبد الحي ، وليد (1991)، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية ، الجزائر، دار الشهاب ، ص21.
24. موسى ، حامد احمد (1984) ، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ص22.
25. نعيم ، نصير (2004) ، الأساليب الكمية وبحوث العمليات في الإدارة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ص31.
26. يقجة جي ، صباح الدين (2000) ، بحوث العمليات ، منشورات جامعة دمشق ، ص11.